التطور الكمي والنوعي للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

لغة الحقائق والأرقام

د. عبدالله بن موسى الخلف

معهد الإدارة العامة

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام

الرياض، المملكة العربية السعودية

شوال 1419هـ/يناير 1999

التطور الكمي والنوعي للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية
لغة الحقائق والأرقام

مقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد الملك عبدالعزيز (رحمه الله) تطوراً في العديد من الجوانب مما جعلها دولة متميزة بين دول العالم في ما حققته من إنجازات ومكتسبات تنموية في فترة وجيزة، والمملكة لا تعتبر أكثر دول العالم تقدماً، ولكنها بلا شك تعتبر أكثر دول العالم إنجازاً إذا ما أخذت الفترة الزمنية التي تحقق فيها الإنجاز والمساحة التي شملتها المنجزات في الاعتبار.

فخلال ثلاثين عاماً تم توحيد مناطق المملكة المشتتة – التي يسودها الانقسامات والفوضى وعدم الاستقرار – تحت أسم "المملكة العربية السعودية"، وخلال سبعين عاماً تم بناء وتطوير وتحديث الجهاز الإداري وبناء التجهيزات الأساسية وتكوين بنية تحتية متكاملة ومتماسكة، وتوفير كافة الخدمات الأساسية وتحقيق الرفاه والأمن والاستقرار في دولة مترامية الأطراف. وبالرغم من تحقيق الكثير من الإنجازات خلال القرن الأول من عمر المملكة (1319هـ – 1419هـ)، إلا أن مسيرة البناء والتنمية وجهود التحديث والتطوير مازالت مستمرة.

وهذه الإنجازات لم يكن من الممكن تحقيقها لو لم يكن هناك قيادة حكيمة لديها رؤية مستقبلية لما يجب أن تكون عليه المملكة، ومرتكزات راسخة وثابتة تسير عليها القيادة للوصول بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة التي سبقت المملكة في تكوينها بمئات السنين، وعزيمة قوية للتغلب على التحديات وعقبات التنمية وكل ما من شأنه الحد من بناء مجتمع مدني ومتحضر في دولة متقدمة، ورغبة صادقة في بذل المزيد من الجهود للنهوض بالمملكة خلال فترة وجيزة لها مكان متميز بين الدول المتقدمة.

ونظراً لأن الحديث عن رغبة القيادة في النهوض بالمملكة وعزمها على الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذه الرغبة النابعة من وضوح الرؤية المستقبلية والقائمة على المرتكزات الثابتة لن يفي من كانوا وراء هذه الإنجازات حقهم وسيكون عرضة للقبول والرفض، لذلك سيكون التركيز في هذا البحث على العرض الإحصائي للإنجازات التي حققتها المملكة في القرن الأول من عمرها وذلك لأن لغة الحقائق والأرقام لا تقبل الاختلاف أو الجدل فهي تعبر عن نفسها وتعكس بشكل واضح وجلي الجهود التي بذلت لتحقيقها.

التطور الكمي للأجهزة الحكومية

بعد افتتاحه مدينة الرياض في 5 شوال عام 1319هـ (15 يناير 1902م) واستعادته لحكم آل سعود، واصل الملك عبدالعزيز (رحمه الله) المسيرة لتوحيد الجزيرة التي استمرت ثلاثون عاماً تمكن خلالها من بسط نفوذه على القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية. وخلال هذه الفترة كانت جهود الملك عبدالعزيز (رحمه الله) منصبة على توحيد مناطق المملكة ونشر الأمن في أقاليم الجزيرة المشتتة التي يسودها الصراعات القبلية، لذلك لم يلقى الجانب الإداري اهتماماً كبيراً وبقي بسيط وبدائي خلال هذه الفترة ولا يوجد جهاز إداري مركزي في الدولة. فعند افتتاح الإقليم يقوم الملك عبدالعزيز (رحمه الله) بتعيين ممثل شخصي له في الإقليم لإدارته ويصدر تعليماته وتوجيهاته مباشرة لحاكم الإقليم وفق ما تقتضيه الحاجة. لذلك كان لكل إقليم من الأقاليم نظام إداري مستقل ومختلف عن الأنظمة الإدارية في الأقاليم الأخرى، إلا أنها جميعها تشترك في أنها كانت تنظيمات إدارية بسيطة، ففي نجد لا يوجد سوى الحاكم ويرتبط فيه القاضي ومأمور المال، وفي الأحساء يرتبط في الحاكم ثلاث دوائر هي دائرة الشرطة، ودائرة المالية، ودائرة الجمارك وخفر السواحل، وفي الحجاز يوجد دوائر للصحة والبلدية والأوقاف والقضاء،[1] وفي 1343/5/29هـ (1924/12/26م) أنشأ الملك عبدالعزيز (رحمه الله) المجلس الأهلي في مكة للإشراف على الدوائر الحكومية في الحجاز.[2]

وقد أستمر التنظيم الإداري هذا بشكله البسيط إلى أن دخل الملك عبدالعزيز (رحمه الله) مدينة جده في 1344/6/8هـ (1925/12/24م)،[3] حيث أنشأ هيئة تأسيسية لوضع تشكيلات للحكومة، ووضعت الهيئة التأسيسية المواد الأساسية لنظام الحكم والإدارة وتمت الموافقة عليها في 1345/2/21هـ (1926/8/30م) وعرفت بالتعليمات الأساسية للمملكة الحجازية، وبموجب المادة التاسعة من التعليمات الأساسية تم إنشاء عدد من الدوائر الحكومية هي:[4]

1) مديرية الأمور الخارجية وترتبط بالملك.
2) مديرية الأمور العسكرية وترتبط بالملك.
3) المفتشية العامة وترتبط بالملك.
4) الأمور الشرعية وترتبط بالنائب العام، ويتبعها:

إدارة القضاء.

إدارة الحج.

إدارة الحرمين.

إدارة الأوقاف.

5) الأمور الداخلية وترتبط بالنائب العام، ويتبعها:

مديرية الأمن العام.

مديرية الصحة العامة.

مديرية البرق والبريد.

البلديات.

6) مديرية المعارف العمومية وترتبط بالنائب العام ويتبعها عدد من المدارس.

7) مديرية المالية وترتبط بالنائب العام.
8) ديوان المحاسبات ويرتبط بالنائب العام.
9) مجلس الشورى ويرتبط بالنائب العام.

ومن خلال العرض السابق لبناء الجهاز الإداري يتبين أن التنظيم الإداري في المملكة ظل بسيطا حيث لا يتجاوز عدد الإدارات شبه المستقلة سبع دوائر، أربع منها في الحجاز وثلاث في الأحساء، وزاد هذا العدد إلى اثنا عشر دائرة بعد صدور التعليمات الأساسية (تسع منها في الحجاز وثلاث في الأحساء)، كما يلاحظ أن التنظيم الإداري لا يشمل أي وزارة أو مؤسسة عامة، بل كان مقصوراً على عدد من الدوائر المرتبطة بالنائب العام في الحجاز.

وفي عام 1347هـ (1928م) تم إنشاء مصلحة خفر السواحل[5]، وفي نفس العام تم تحويل مديرية المالية إلى وكالة[6]، وتلا ذلك بعامين تحويل مديرية الشئون الخارجية إلى وزارة لتكون بذلك أول وزارة يتم إنشائها في المملكة العربية السعودية[7]، وبعد عام من إنشاء وزارة الخارجية صدر نظام مجلس الوكلاء في 1350/8/19هـ (1931/12/30م)، والذي يعتبر المرحلة الثانية من مراحل التطور الكمي للجهاز الإداري حيث أحدث تعديلات وإضافات كثيرة في الجهاز الإداري.[8] فقد حول النظام النيابة العامة إلى وزارة للداخلية لتكون بذلك ثاني وزارة يتم إنشائها في المملكة بعد وزارة الخارجية وأصبحت مرجعاً للدوائر التي كانت مرتبطة في النيابة العامة. وبموجب نظام مجلس الوكلاء، يتكون التنظيم الإداري من الأجهزة الإدارية التالية التي يشرف عليها رئيس مجلس الوكلاء والذي يرتبط بالملك مباشرة:

1) ديوان النائب العام ورئاسة مجلس الوكلاء.
2) الديوان الملكي.
3) مديرية الشئون العسكرية.
4) وكالة المالية.
5) رئاسة القضاء.
6) أمراء الملحقات.
7) مجلس الشورى.
8) وزارة الخارجية.
9) وزارة الداخلية ويتبعها:

مديرية الصحة.
مديرية المعارف.
مديرية البرق والبريد.
الكورنتينات.
مديرية الشرطة.
المحاكم الشرعية.
البلديات.

وقد أستمر مجلس الوكلاء يمارس أعماله إلى أن صدر المرسوم الملكي رقم (124/1/20/5) بتاريخ 1374/1/21هـ (1954/9/19م) القاضي بإلغاء ديوان النائب العام ورئاسة مجلس الوكلاء ليكون ديواناً لرئيس مجلس الوزراء،[9] وذلك بعد أن تم إنشاء أول مجلس وزراء في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم

(4288/1/19/5) بتاريخ 1373/2/1هـ (1953/10/9م).[10] وخلال فترة مجلس الوكلاء التي استمرت ثلاثة وعشرون سنة وخمسة أشهر ويومين تم إنشاء عدد من الأجهزة الحكومية وذلك كالتالي:

1. وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 1351/4/20هـ الموافق (1932/8/22م).[11]
2. وزارة الدفاع والطيران في 1365/4/1هـ الموافق (1946/3/4م).[12]
3. وزارة الصحة في 1370/8/26هـ الموافق (1951/6/1م).[13]
4. وزارة المواصلات في 1372/12/28هـ الموافق (1953/9/6م).[14]
5. مؤسسة النقد العربي السعودي في 1371/7/25هـ الموافق (1952/4/19م)،[15] وتعتبر أول مؤسسة عامة يتم إنشائها في المملكة.

وبذلك يكون قد وصل عدد الوزارات التي تم إنشائها قبل إنشاء مجلس الوزراء إلى ست وزارات، والمؤسسات العامة إلى مؤسسة واحدة فقط، ولا يوجد أجهزة إدارية مستقلة سوى عدد من المديريات والإدارات المرتبطة ببعض الوزارات. وفي العام الذي أنشئ فيه مجلس الوزراء تم إنشاء ثلاث وزارات (وزارة المعارف، وزارة الزراعة، وزارة التجارة)، وفي الفترة من إنشاء مجلس الوزراء إلى أول خطة خمسية للتنمية عام 1390هـ (1970م) تم إنشاء عدد من الوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة الإدارية المستقلة وذلك كالتالي:

أولاً: الوزارات

1. وزارة المعارف في 1373/4/18هـ الموافق (1953/12/24م).
2. وزارة الزراعة والمياه في 1373/4/18هـ الموافق (1953/12/24م).
3. وزارة التجارة في 1373/7/11هـ الموافق (1954/3/16م). (نشأت باسم وزارة التجارة والصناعة).
4. وزارة البترول والثروة المعدنية في 1380/7/3هـ الموافق (1960/12/21م).
5. وزارة العمل والشئون الاجتماعية في 1380/12/24هـ الموافق (1961/6/7م).
6. وزارة الحج في 1381/10/9هـ الموافق (1962/3/15م). (نشأت باسم وزارة الحج والأوقاف).
7. وزارة الأعلام في 1382/10/9هـ الموافق (1963/3/5م).

ثانياً: الأجهزة الإدارية المستقلة

1. رئاسة الحرس الوطني في 1374/9/10هـ الموافق (1955/5/2م).
2. ديوان المظالم في 1374/9/17هـ الموافق (1955/5/7م).
3. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد عام 1374هـ الموافق (1955م).
4. ديوان المراقبة العامة في 1375/1/26هـ الموافق (1955/9/12م).
5. رئاسة الطيران المدني عام 1379هـ الموافق (1959م).
6. الرئاسة العامة لتعليم البنات عام 1380هـ الموافق (1960م).
7. الديوان العام للخدمة المدنية في 1383/12/29هـ الموافق (1964/5/11م) (نشأ باسم ديوان الموظفين العام).

8. الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي عام 1385هـ الموافق (1965م).
9. مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في 1386/1/15هـ الموافق (1966/5/5م).

ثالثاً: المؤسسات العامة

1. جامعة الملك سعود عام 1377هـ الموافق (1957م).
2. معهد الإدارة العامة في 1380/10/24هـ الموافق (1961/4/10م).
3. المؤسسة العامة للبترول والمعادن في 1382/6/25هـ الموافق (1962/11/22م).
4. البنك الزراعي العربي السعودي في 1382/12/3هـ الموافق (1963/4/26م).
5. جمعية الهلال الأحمر السعودي في 1383/1/16هـ الموافق (1964/3/30م).
6. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في 1383/5/11هـ الموافق (1963/9/28م).
7. الخطوط الجوية العربية السعودية عام 1383هـ الموافق (1963م).
8. المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية في 1386/1/22هـ الموافق (1966/5/12م).
9. الجامعة الإسلامية في 1386/5/18هـ الموافق (1966/9/3م).
10. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عام 1389هـ الموافق (1969م).
11. الدار السعودية للخدمات الاستشارية عام 1386هـ الموافق (1966م)، (نشأت باسم مركز الأبحاث والتنمية الصناعية).

وبذلك يكون وصل عدد الوزارات إلى ثلاثة عشر وزارة وعدد الأجهزة الإدارية المستقلة إلى تسعة أجهزة، وعدد المؤسسات العامة إلى اثنا عشر مؤسسة عامة، ومنذ انطلاقة أول خطة خمسية للتنمية عام 1390هـ (1970م) حتى الآن تم إنشاء عدد من الوزارات والأجهزة الإدارية المستقلة والمؤسسات العامة وذلك كالتالي:

أولاً: الوزارات

1. وزارة العدل في 1390/7/21هـ الموافق (1970/9/21م).
2. وزارة التعليم العالي في 1395/10/8هـ الموافق (1975/10/13م).
3. وزارة البرق والبريد والهاتف في 1395/10/8هـ الموافق (1975/10/13م).
4. وزارة الصناعة والكهرباء في 1395/10/8هـ الموافق (1975/10/13م).
5. وزارة الشئون البلدية والقروية في 1395/10/8هـ الموافق (1975/10/13م).
6. وزارة الأشغال العامة والإسكان في 1395/10/8هـ الموافق (1975/10/13م).
7. وزارة التخطيط في 1395/10/8هـ الموافق (1975/10/13م).
8. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في 1414/1/20هـ الموافق (19993/7/10م).

ثانياً: الأجهزة الإدارية المستقلة

1. الرئاسة العامة لرعاية الشباب في 1391/4/23هـ الموافق (1971/6/16م).

2. هيئة الرقابة والتحقيق في 1391/9/21هـ الموافق (1971/11/9م).
3. مصلحة الجمارك في 1391/9/21هـ الموافق (1971/11/9م).
4. الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام 1397هـ الموافق (1977م).
5. مجلس الشورى في 1412/8/27هـ الموافق (1992/3/1م)، (أنشئ أول مجلس للشورى في 1345/2/21هـ الموافق 1926/8/29م).

ثالثاً: المؤسسات العامة

1. بنك التسليف السعودي في 1391/9/21هـ الموافق (1971/11/9م).
2. مصالح المياه والصرف الصحي في 1391/6/23هـ الموافق (1971/8/14م).
3. جامعة الملك عبدالعزيز في 1392/8/5هـ الموافق (1972/9/12م).
4. الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في 1392/3/3هـ الموافق (1972/4/16م).
5. المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق في 1392/3/25هـ الموافق (1972/5/8م).
6. دارة الملك عبدالعزيز عام 1392هـ الموافق (1972م).
7. صندوق التنمية العقارية في 1394/6/11هـ الموافق (1974/7/1م).
8. الصندوق السعودي للتنمية في 1394/8/14هـ الموافق (1974/8/31م).
9. صندوق التنمية الصناعي السعودي عام 1394هـ الموافق (1974م).
10. المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في 1394/8/20هـ الموافق (1974/9/6م).
11. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في 1394/8/23هـ الموافق (1974/9/9م).
12. جامعة الملك فيصل في 1395/7/28هـ الموافق (1975/8/6م).
13. الهيئة الملكية للجبيل وينبع عام 1395هـ الموافق (1975م).
14. المؤسسة العامة للكهرباء عام 1396هـ الموافق (1976م).
15. المؤسسة العامة للموانئ عام 1396هـ الموافق (1976م).
16. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في 1397/12/18هـ الموافق (1977/11/29م).
17. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في 1400/8/10هـ الموافق (1980/6/22م).
18. جامعة أم القرى في 1401/6/22هـ الموافق (1981/4/26م).
19. المؤسسة العامة للصناعات الحربية في 1406/6/20هـ الموافق (1986/3/1م).
20. الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية في 1406/9/12هـ الموافق (1986/5/20م).
21. مكتبة الملك فهد الوطنية عام 1410هـ الموافق (1990م).
22. جامعة الملك خالد عام 1419هـ الموافق (1998م).

وبذلك يكون عدد الوزارات في المملكة العربية السعودية 21 وزارة، والأجهزة الإدارية المستقلة 14 جهاز، والمؤسسات العامة 34 مؤسسة عامة، يضاف إليها عدد من الدواوين الملكية والمراسم الملكية وعدد من المجالس العليا وهي مجلس القضاء الأعلى، والمجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للأعلام، ومجلس القوى العاملة، ومجلس

الخدمة المدنية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومجلس الأمن الوطني، واللجنة العليا لسياسة التعليم، واللجنة العليا للإصلاح الإداري، وعدد كبير من الإدارات ذات الميزانية المستقلة ولكن لها ارتباط تنظيمي بأحد الوزارات أو الأجهزة الإدارية المستقلة مثل الكليات العسكرية (كلية الملك عبدالعزيز الحربية، كلية الملك فيصل الجوية، كلية الملك خالد العسكرية، كلية الملك فهد الأمنية)، والمديريات المرتبطة بوزارة الداخلية وهي مديرية الأمن العام، المديرية العامة للدفاع المدني، المديرية العامة لسلاح الحدود، المديرية العامة للمباحث، المديرية العامة للجوازات، المديرية العامة لحرس الحدود، المديرية العامة للأحوال المدنية، الإدارة العامة للمجاهدين، قوات الأمن الخاصة، هيئة التحقيق والإدعاء العام، وإمارات المناطق وقطاعات وزارة الدفاع وهي القوات الجوية، القوات البرية، القوات البحرية، الدفاع الجوي، والمصالح المرتبطة بوزارة التخطيط كمصلحة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية كمصلحة الزكاة والدخل، ومصلحة معاشات التقاعد.

ولا شك بأن هذه الأجهزة الإدارية شبه المستقلة والدواوين الملكية والمجالس العليا التي يبلغ عددها 84 جهاز إداري[16] تعتبر جزء أساسي من الجهاز الإداري في المملكة وتعكس التطور الكمي الذي شهدته الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية منذ توحيدها حتى الآن وقد ساهمت مساهمة فعالة في التطور النوعي للأجهزة الحكومية وما تقدمه من خدمات. ولتمكين هذه الأجهزة من القيام بمهامها وتحقيق أهدافها بشكل فعال فقد شهد الجهاز الحكومي تطور كمي من نوع آخر وهو زيادة أعداد الموظفين العاملين في هذه الأجهزة بشكل كبير، فبينما كان عدد موظفي الدولة 189 موظفاً عام 1364هـ (1945م)[17]، أرتفع إلى 22217 موظفاً عام 1378هـ (1958م)[18]، وأرتفع إلى 69000 موظفاً عام 1381هـ (1961م)، وإلى 114900 عام 1385هـ (1965م)، وإلى 138000 عام 1390هـ (1970م)[19]، وارتفع عدد موظفي الدولة إلى 399400 عام 1400هـ (1980م)[20]، وإلى 624800 عام 1410هـ (1990م)[21]، وإلى 817700 عام 1415هـ (1995م)[22]، وتجاوز عدد الموظفين في عام 1417هـ الموافق (1997م) 850000 موظف.[23]

وتعكس الزيادة الكبيرة في أعداد موظفي الدولة التطور الكمي الكبير الذي شهده الجهاز الإداري في المملكة العربية السعودية خلال القرن الأول من عمرها، فبينما كان عدد الأجهزة الإدارية في المملكة لا يتجاوز عشرة أجهزة إدارية شبه مستقلة مرتبطة تنظيمياً بالنائب العام للملك في الحجاز وثلاثة أجهزة إدارية شبه مستقلة مرتبطة بحاكم الأحساء، وصل عدد الأجهزة الإدارية في المملكة العربية السعودية إلى 153 جهاز إداري بين وزارة وجهاز إداري مستقل ومؤسسة عامة وجهاز إداري شبه مستقل، ويعمل بهذه الأجهزة أكثر من 850,000 موظف.[24] وتعمل هذه الأجهزة وفق أحدث الطرق والأساليب الإدارية وتقدم كافة الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن وبجودة عالية.

ولا شك بأن هذا التطور الكمي للجهاز الإداري في المملكة العربية السعودية قد صاحبه تطور نوعي في الخدمات التي تقدمها هذه الأجهزة، وفي القسم التالي سيتم استعراض التطور النوعي في الخدمات التي تقدمها هذه الأجهزة.

التطور النوعي للأجهزة الحكومية

عندما دخل الملك عبدالعزيز (رحمه الله) مكة المكرمة عام 1343هـ الموافق (1924م) وجده والمدينة عام 1344هـ الموافق (1925م) وبسط نفوذه على الحجاز لم يكن في أقاليم الجزيرة التي وحدها (رحمه الله) باسم المملكة العربية السعودية عام 1351هـ الموافق (1932م) أي نوع من الخدمات الأساسية كتعليم وصحة ومواصلات وغيرها باستثناء أربع مدارس هي الصولتية والفخرية والفلاح في مكة المكرمة، ومدرسة الفلاح في جدة ولا يتجاوز عدد الطلبة فيها 700 طالب، وبالنسبة للخدمات الصحية لا يوجد سوى مستشفى القبان ومستشفى أجياد بمكة المكرمة بإمكانياتهما المتواضعة،[25] وبالنسبة لخدمات المواصلات والاتصالات وغيرها من الخدمات الأخرى فكانت مفقودة. ويعتبر عام 1345هـ الموافق (1926م) الانطلاقة الفعلية للتطور النوعي وتوفير الخدمات التي يحتاجها المواطن وتجهيز البنية التحتية لدولة تضاهي أكثر الدول تقدماً وتحضراً، ففي هذا العام صدرت التعليمات الأساسية للملكة الحجازية وتم توحيد كافة أقاليم المملكة العربية السعودية وكانت الفرصة مواتية للملك عبدالعزيز (رحمه الله) أن يركز جهوده على بناء المجتمع بعد أن تمكن من بناء الدولة، وفيما يلي عرض لهذا التطور النوعي الذي شهدته القطاعات المختلفة من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية وغيره.

أولاً: التعليم.

شهد قطاع التعليم كغيره من القطاعات تطوراً نوعياً كبير، ففي السنوات الأولى التي تلت دخول الملك عبدالعزيز (رحمه الله) الحجاز أرتفع عدد المدارس من أربع مدارس فقط إلى اثنتي عشرة مدرسة عام 1345هـ الموافق (1926م)، وزاد عدد المدارس الحكومية إلى (26) مدرسة عام 1355هـ الموافق (1936م) وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بها (4428) طالباً، وعدد المدرسين (153) مدرس، بالإضافة إلى المعهد العلمي السعودي والذي يبلغ عدد الطلبة فيه (57) طالباً. وزاد عدد المدارس الأهلية إلى (22) مدرسة وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بها (5277) طالباً.[26] ويتضح من ذلك اهتمام الملك عبدالعزيز (رحمه الله) الذي أولى التعليم عناية خاصة نتج عنها زيادة عدد المدارس بنسبة تتجاوز 1000% ، وزيادة عدد الطلبة بنسبة تتجاوز 1200%. وأستمر قطاع التعليم الذي لقي رعاية خاصة في النمو وزاد عدد المدارس الابتدائية بشكل كبير التي بلغ عددها عام 1370هـ (196) مدرسة، وزاد عدد المدرسين إلى (943) مدرس، وبلغ عدد الطلبة (23835) طالباً، وقفزت هذه الأعداد إلى (712) مدرسة و (4940) مدرس و (104200) طالباً عام 1380هـ الموافق (1960م). وزاد عدد المدارس الثانوية من (4) مدارس فقط عام 1364هـ الموافق (1945م) إلى (39) مدرسة عام 1390هـ الموافق (1970م).[27]

و مع بداية الخطة الخمسية الأولى عام 1390هـ (1970م) وصل عدد المدارس بمختلف مراحل التعليم إلى (3107) مدرسة، وعدد الطلاب إلى (547000) طالباً وطالبة، وعدد المدرسين (23118) مدرساً ومدرسة، وفي عام 1395هـ الموافق (1975م) زادت المدارس بنسبة 110% لتصل إلى (6536) مدرسة وزادت أعداد الطلبة بنسبة 95% لتصل إلى (1066000) طالباً وطالبة، وزادت أعداد المدرسين بنسبة 121% لتصل إلى (51176) مدرساً ومدرسة. وواصلت هذه الأعداد في الزيادة لتصل عام 1400هـ (1980م) إلى (11379) مدرسة، و

(86077) مدرساً ومدرسة، و (1562000) طالباً وطالبة، ووصل عام 1405هـ (1985م) عدد المدارس إلى (15093) مدرسة، وعدد المدرسين إلى (150649) مدرساً ومدرسة، وعدد الطلاب إلى (2280000) طالباً وطالبة.[28] وفي عام 1410هـ (1990م) بلغ عدد المدارس (16355) مدرسة، وعدد المدرسين (200003) مدرساً ومدرسة، وعدد الطلاب (3020442) طالباً وطالبة،[29] ووصل هذا العدد عام 1415هـ (1995م) إلى (21382) مدرسة، و (3932787) طالباً وطالبة، و (296572) مدرساً ومدرسة.[30]

ثانياً: الصحة

قبل دخول الملك عبدالعزيز (رحمه الله) الحجاز كان لا يوجد في المملكة سوى مستشفى أجياد ومستشفى القبان بإمكانياتهما المتواضعة، وخلال فترة وجيزة تم تحديث مستشفى أجياد وتزويده بسبعة أطباء وزيادة عدد الأسرة فيه إلى 275 سريراً، وتم تحديث مستشفى القبان وإنشاء خمس مستشفيات في كل من مكة المكرمة وجدة والطائف، ومستوصف في الرياض يشرف عليه الطبيب الخاص للملك عبدالعزيز مستوصف آخر في الحجاز. ووصل عدد المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية عام 1355هـ إلى (13) مستشفى ومستوصف ومركز صحي موزعة على مناطق المملكة، ونظراً لأن عدد من هذه المراكز الصحية عبارة عن مظلات فإن عدد الأسرة لا يتجاوز (405) سريراً وعدد الأطباء لا يتجاوز (25) طبيباً.[31]

ونتيجة للجهود المتواصلة لتطوير الخدمات الصحية شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً وشملت الخدمات الصحية كافة مناطق المملكة، ففي عام 1390هـ (1970م) وصل عدد المستشفيات في المملكة إلى (74) مستشفى منها (47) مستشفى تابع لوزارة الصحة، ووصل عدد المراكز الصحية والمستوصفات إلى (591) مستوصفاً ومركزاً صحياً منها (519) تابع لوزارة الصحة، وبلغ عدد الأسرة في هذه المستشفيات (9039) سريراً، منها (7165) سريراً في مستشفيات وزارة الصحة، وبلغ عدد الأطباء (1172) طبيباً منهم (789) طبيباً في وزارة الصحة، وبلغ عدد هيئة التمريض (3261) ممرضاً منهم (2253) ممرضاً في وزارة الصحة، وبلغ عدد المساعدون الفنيون والصيادلة (1741) فني منهم (1396) في وزارة الصحة. وبعد عشر سنوات من انطلاقة أول خطة خمسية للتنمية زادت المستشفيات بنسبة 48% لتصل إلى (40) مستشفى، والمراكز الصحية والمستوصفات بنسبة 100% لتصل إلى (1185) مستوصفاً ومركزاً صحياً، وعدد الأسرة بنسبة 94% لتصل إلى (17547)، وعدد الأطباء بنسبة 458% ليصل إلى (6536) طبيباً، وعدد هيئة التمريض بنسبة 268% ليصل إلى (12004) ممرضاً، وعدد المساعدون الفنيون بنسبة 290% ليصل إلى (6791).[32]

ولجهود التخطيط والتنمية أثر واضح على التطور الذي شهدته الخدمات الصحية فقد استمرت الخدمات الصحية في التوسع والزيادة، ففي عام 1410هـ (1990م) بلغ عدد المستشفيات في المملكة (194) مستشفى، وعدد المركز الصحية والمستوصفات (1668) مستوصفاً ومركزاً صحياً، وعدد الأسرة (32772) سريراً، وعدد الأطباء (17617) طبيباً، وعدد هيئة التمريض (39369)، وعدد المساعدون الفنيون (21426) فنياً[33]، وواصلت هذه الأعداد في الزيادة ليصل عدد المستفيات عام 1415هـ (1995م) إلى (211) مستشفى، وعدد المراكز الصحية والمستوصفات إلى (1725) مستوصفاً ومركزاً صحياً، وعدد الأسرة إلى (37167) سريراً، وعدد الأطباء إلى (22015) طبيباً، وعدد هيئة التمريض إلى (50753) ممرضاً، وعدد المساعدون الفنيون إلى (29170) فنياً.[34]

ويضاف إلى هذا التوسع في الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة والأجهزة الحكومية الأخرى، الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص الذي شهد هو الآخر توسعاً كبيراً في هذا المجال نتيجة لدعم الدولة للقطاع الخاص وتشجيعه على تقديم الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات من خلال تقديم التسهيلات والدعم المادي على شكل قروض طويلة الأجل وبدون فوائد، ونتيجة لما يلقاه القطاع الخاص من دعم ومساندة فقد بلغ عدد المستشفيات في القطاع الخاص عام 1415هـ (1995م) (74) مستشفى، وعدد المراكز والمستوصفات (591) مستوصفاً ومركزاً صحياً، وعدد الأطباء (8291) طبيباً، وعدد الأسرة (6616) سريراً، وعدد هيئة التمريض (9983) ممرضاً، وعدد المساعدون الفنيون (3877) فنياً.[35]

وقد انعكس هذا التوسع في الخدمات الصحية على نوعية الحياة بشكل واضح، فقد انخفضت حالات وفاة الأطفال الرضع من (148) حالة وفاة لكل (1000) مولود (15%) عام 1390هـ (1970م)، إلى (30) حالة وفاة فقط (3%) عام 1415هـ (1995م)، كما وصلت نسبة التحصين ضد الأمراض المعدية إلى 94% لكل من شلل الأطفال والدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، و 99% للدرن، و 90% للحصبة، و 92% للإلتهاب الكبدي.

ثالثاً: النقل و المواصلات

باستثناء خط سكة الحديد الذي يربط الحجاز بالشام، كانت المملكة تفتقد لأي نوع من أنواع المواصلات الحديثة، وكانت الدواب هي وسيلة الاتصال الوحيدة المتوفرة عندما تم توحيد المملكة. وفي السنوات الأولى التي تلت توحيد المملكة استخدمت الحكومة الدواب لنقل البريد بين مناطق ومدن المملكة، واستخدمت السيارة لنقل البريد لأول مرة في 1351/5/15هـ الموافق (1932/9/15م) وكان ذلك لنقل البريد بين مكة المكرمة والرياض.[36] وبدأت الجهود لربط مدن المملكة بالطرق المعبدة عام 1373هـ الموافق (1953م)، وبلغ طول الطرق المعبدة عام 1377هـ الموافق (1957م) (6000) كيلو متر.[37] ومع بداية خطة التنمية الخمسية الأولى عام 1390هـ (1970م) وصل طول الطرق المعبدة في المملكة إلى (8021) كيلو متر، وتضاعفت أطوال الطرق المعبدة لتصل إلى (20238) كيلو متر عام 1400هـ (1980م)،[38] وإلى (31411) كيلو متر عام 1410هـ (1990م)[39]، ووصلت عام 1415هـ (1995م) إلى (43000) كيلو متر.[40]

كما شهد النقل البحري في المملكة توسعاً كبيراً سواء في عدد الأرصفة في الموانئ أو طاقة الموانئ، فقد أرتفع عدد الأرصفة من (11) رصيفاً عام 1390هـ (1970م)، إلى (101) رصيفاً عام 1400هـ (1980م)، وإلى (174) رصيفاً عام 1410هـ (1990م)، وبلغ عدد الأرصفة عام 1415هـ (1995م) (179) رصيفاً، كما ارتفعت طاقة الموانئ من (1800000) طن عام 1390هـ (1970م) إلى (37800000) طن عام 1400هـ (1980م)، وإلى (52000000) طن عام 1410هـ (1990م) وإلى (89000000) طن عام 1415هـ (1995م).[41] وفي مجال النقل الجوي، أرتفع عدد الركاب من (1600000) راكب عام 1390هـ (1970م)، إلى (16500000) راكب عام 1400هـ (1980م)، وإلى (20300000) راكب عام 1410هـ (1990م)، وإلى (25100000) راكب عام 1415هـ (1995م).[42]

أما فيما يتعلق بالاتصالات والخدمات الهاتفية فلم تكن متوفرة عند توحيد المملكة وقد باشر الملك عبدالعزيز (رحمه الله) بنفسه توفير هذه الخدمة وأجرى الاتصالات اللازمة للحصول عليها، وفي السنوات الأولى التي تلت توحيد المملكة تم توفير بعض الخطوط الهاتفية التي بلغت عام 1355هـ (854) خطاً هاتفياً،[43] وقد زاد هذا العدد ليصل إلى

(8000) خط هاتفي عام 1369هـ (1950م)، وأرتفع إلى (15000) خط هاتفي عام 1377هـ (1957م)[44]. ومع بداية الخطة الخمسية الأولى عام 1390هـ (1970م) بلغ عدد الخطوط الهاتفية (29400) خط هاتفي، وأرتفع إلى (319600) خط هاتفي عام 1400هـ (1980م)[45]، وقفز هذا الرقم إلى (1234000) عام 1410هـ (1990م)[46]، وبلغت عدد خطوط الهاتف العاملة بالمملكة عام 1415هـ (1995م) (1524135) خط هاتفي.[47]

رابعاً: الصناعة

قبل توحيد المملكة كانت الطاقة الكهربائية غير متوفرة، لذلك كانت المملكة تفتقد لأي نوع من أنواع الصناعات باستثناء بعض الصناعات البدائية والحرف اليدوية، وبعد توحيد المملكة تركزت الجهود على توفير الطاقة الكهربائية وكانت نتيجة هذه الجهود أن شهد قطاع الكهرباء في المملكة نمواً استثنائياً، فقد ارتفعت القدرة الكهربائية من (344) ميجاوات عام 1390هـ (1970م)، إلى (5904) ميجاوات عام 1400هـ (1980م)[48]، وإلى (16459) ميجاوات عام 1410هـ (1990م)، وإلى (17484) ميجاوات عام 1415هـ (1995م).[49] وقد صاحب هذا التوسع زيادة كبيرة في أعداد المشتركين، حيث ارتفع عدد المشتركين من (216000) مشترك فقط عام 1390هـ (1970م) إلى (872000) مشترك عام 1400هـ (1980م)[50]، وأرتفع عدد المشتركين إلى (2366878) مشترك عام 1410هـ (1990م)، وإلى (2924490) مشترك عام 1415هـ (1995م).[51]

وقد كان لهذا التوسع في قطاع الكهرباء أثر واضح على تطور الصناعة في المملكة العربية السعودية، فقد أرتفع عدد المصانع من (199) مصنع فقط عام 1390هـ (1970م) إلى (1389) مصنع عام 1400هـ (1980م)[52]، وأرتفع العدد إلى (2050) مصنع عام 1410هـ (1990م)، ووصل عدد المصانع العاملة في المملكة إلى (2355) مصنع عام 1415هـ (1995م).[53] وتعمل هذه المصانع في أكثر من ثمانية مجالات صناعية هي المواد الغذائية والمشروبات (360) مصنع، والمنسوجات والملابس الجاهزة والجلود (94) مصنع، والخشب والمنتجات الخشبية ولأثاث (104) مصنع، والورق والطباعة والنشر (160) مصنع، والصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية (430) مصنع)، ومواد البناء والصيني والخزف والزجاج (461) مصنع، والصناعات المعدنية الأساسية (10) مصانع، والمنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات (659) مصنع، والنقل والتخزين (19)، وصناعات متنوعة أخرى (58) مصنع.[54]

ويعتبر التطور الصناعي في المملكة نتيجة مباشرة لسياسة الدولة في دعم وتشجيع الصناعات الوطنية من خلال تقديم قروض الاستثمار طويلة الأجل وبدون فوائد من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي الذي أنشئ عام 1394هـ (1974م) وبلغ مجموع القروض التي قدمها حتى عام 1400هـ (1980م) (29.151.000,000) ريال،[55] ووصل مجموع القروض التي قدمها حتى عام 1410هـ (1990م) إلى (51.417.300.000) ريال،[56] وبلغ جموع القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي حتى عام 1415هـ (1995م) إلى (60.158.400.000) ريال.[57] كما أدت مساهمة الدولة ودعمها للصناعات الوطنية إلى أن يشهد القطاع الصناعي في المملكة تطوراً ونمواً في مجال الصناعات البتروكيماوية، فقد أنشأت الدولة مدينتين صناعيتين في كل من الجبيل وينبع، وقد ساهمت هذه المدن الصناعية في نمو القطاع الصناعي بشكل كبير بحيث أصبح للقطاع الصناعي دور بارز في القيمة المضافة فتساهم الصناعات البتروكيماوية بنسبة (10%) والصناعات التحويلية الأخرى بنسبة (47%)

وتساهم صناعة تكرير النفط بنسبة (43%)،[58] مما يدل على أن القطاع الصناعي في المملكة بدأ يلعب دوراً بارزاً وحيوياً في الاقتصاد الوطني.

خامساً: الزراعة

لتشجيع الزراعة في المملكة، انتهجت الدولة سياسة تقديم القروض طويلة الأجل وبدون فوائد للمشاريع الزراعية وتقديم الإعانات الزراعية للمزارعين لتمكينهم من استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة وتقديم الأراضي الزراعية المجانية للمزارعين، كما تساهم وزارة الزراعة والمياه بتقديم المساعدات الفنية للمزارعين. ففي مجال توزيع الأراضي البور على المزارعين قامت الدولة بتوزيع مساحات زراعية شاسعة على المزارعين، وقد بلغ مساحة الأراضي البور التي وزعتها الدولة على المزارعين حتى عام 1390هـ (1970م) (6.977) هكتار أستفاد منها (1.142) مواطن، وبلغت المساحة التي تم توزيعها حتى عام 1400هـ (1980م) (144.497) هكتار استفاد منها (20.807) مواطن،[59] ووصلت المساحة التي تم توزيعها حتى عام 1410هـ (1990م) إلى (1.539.423) هكتار استفاد منها (74.976) مواطن[60]، وبلغت مساحة الأراضي البور التي تم توزيعها حتى عام 1415هـ (1995م) (2.406.483) هكتار استفاد منها (96.509) مواطن.[61]

ولتمكين المواطنين من الاستفادة من هذه المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية واستثمارها بشكل فعال، فقد صاحبها مبالغ ضخمة على شكل إعانات زراعية وقروض طويلة الأجل، فقد أرتفع ما قدمه البنك الزراعي العربي السعودي من قروض زراعية من (16.000,000) ريال عام 1390هـ (1970م) إلى (5.966.000,000) ريال عام 1400هـ (1980م)[62]، وأرتفع إلى (23.961.100.000) ريال عام 1410هـ (1990م)[63]، ووصل إلى (28.110.700.000) ريال عام 1415هـ (1995م).[64] كما بلغ عدد السدود التي تم إنشائها حتى عام 1415هـ (1995م) 184 سد لخدمة الأهداف الزراعية.

وقد ساهمت هذه الجهود في زيادة المحاصيل الزراعية بشكل كبير جداً، فقد تجاوز ما أنتجته المملكة عام 1415هـ (1995م) من الحبوب 5 مليون طن، ومن الخضروات 2,5 مليون طن، ومن الأعلاف 28 مليون طن، ومن الفواكه مليون طن، وتجاوز عدد الدواجن في المملكة 267 مليون، والأغنام 12 مليون، والأبقار 250.000 و الإبل .450.000[65] وتشير هذه الأرقام إلى وجود قاعدة زراعية وثروة حيوانية ضخمة في المملكة.

سادساً: الشئون المالية

أول محاولة لإصدار ميزانية للدولة كانت عام 1348هـ (1930م)[66]، وصدرت أول ميزانية معتمدة للدولة عام 1350هـ (1932م) وقدرت المصروفات في الميزانية الأولى بمبلغ (106.442.544) قرشاً أميرياً[67] (ما يعادل 9.676.595 ريال سعودي تقريباً)، ويلاحظ أن الميزانية الأولى في تاريخ المملكة كانت متواضعة جداً وذلك يعود لقلة الموارد المالية في ذلك التاريخ وكانت إيرادات الدولة تعتمد بشكل أساسي على الحج والجمارك والزكاة والأراضي الأميرية، ونتيجة لقلة الموارد فقد رصدت الميزانية بالقروش بدلاً من الريالات، كما اختفى من الميزانية عنصر الإيرادات وظهر عنصر المصروفات فقط. وبسبب قلة الموارد المالية في المملكة العربية السعودية في ذلك التاريخ، لم تصدر الميزانية بانتظام خلال السنوات التالية لصدور الميزانية الأولى حتى عام 1367هـ (1948م) وذلك عندما صدرت أول ميزانية

بشقيها الإيرادات والمصروفات وبلغت (214.586.500) ريال[68]، واستمرت الميزانية في الصدور بانتظام منذ ذلك التاريخ.

ونتيجة لزيادة إيرادات الدولة من البترول التي ارتفعت من (274.374.500) ريال عام 1374هـ (1954م) إلى (540.319.500) ريال عام 1380هـ (1960م)، وإلى (813.415.500) ريال عام 1384هـ (1964م)[69] ، وقفزت إيرادات البترول إلى (44.666.000,000) ريال عام 1403هـ (1983م)، وتراجعت إيرادات الدولة من البترول نتيجة لانخفاض الأسعار وبلغت (30.955.000,000) ريال عام 1408هـ (1988م).[70] وقد انعكست الزيادة في إيرادات الدولة من البترول على حجم الإنفاق الحكومي وعلى خطط ومشاريع التنمية، فقد بلغ حجم الإنفاق على مشاريع خطة التنمية الخمسية الأولى (80) بليون ريال، وفي خطة التنمية الخمسية الثانية بلغ حجم الإنفاق تسعة أضعاف الإنفاق في خطة التنمية الأولى حيث بلغ (700) بليون ريال،[71] واستمرت الزيادة في حجم الإنفاق على خطط ومشاريع التنمية حيث بلغ حجم الإنفاق في خطة التنمية الخمسية الثالثة (1.209) بليون ريال.[72] وبلغ حجم الإنفاق في الخطة الخمسية الرابعة (800) بليون ريال[73]، أما في خطة التنمية الخامسة فقد بلغ مجموع الإنفاق (1.090) بليون ريال.[74] ويتضح من البيانات أعلاه أن مجموع ما تم إنفاقه على مشاريع التنمية منذ خطة التنمية الأولى (1390-1395هـ/1970-1975م) حتى نهاية خطة التنمية الخامسة (1410-1415هـ/1990-1995م) قد بلغ (3.879) بليون ريال.

الخاتمة والتوصيات

لقد مر بناء الجهاز الإداري بعدد من المراحل حتى وصل إلى درجة عالية من التكامل، ففي السنوات الأولى التي تلت توحيد المملكة كان يتم إنشاء الأجهزة الإدارية عندما تبرز الحاجة لتقديم خدمة، ونظراً لظروف المرحلة الأولى من عمر المملكة أنشئ العديد من الأجهزة كإدارات ومديريات تعمل تحت مظلة أحد الوزارات وقد أوجب هذا الأسلوب الظروف المالية للدولة آنذاك التي لا تمكنها من التوسع في إنشاء الأجهزة الإدارية أو تقديم الخدمات بالإضافة إلى النقص الحاد في القدرات والكفاءات البشرية المؤهلة للقيام بمهام ومسئوليات الأجهزة الحكومية بشكل فعال، وعندما برزت الحاجة للتوسع في تقديم مزيد من الخدمات وتطورت الموارد المالية والبشرية تم تحويل العديد من الإدارات والمديريات إلى وزارات وأجهزة إدارية مستقلة ومؤسسات عامة، وتم إنشاء العديد من الوزارات والأجهزة الإدارية المستقلة والمؤسسات العامة حتى بلغ عدد الأجهزة الإدارية ذات الميزانية المستقلة في المملكة (153) جهاز إداري. وقد أوجب هذا التوسع رغبة الدولة في توفير كافة الخدمات الأساسية للمواطنين وعدم قدرة وكفاءة القطاع الخاص على القيام بهذا الدور، لذلك تحمل الجهاز الحكومي مسئولية القيام بهذه المهمة وتمكن من تحقيق أهدافه الطموحة بشكل فعال، فقد لعبت هذه الأجهزة دوراً بارزاً وحيوياً – كما هو واضح من العرض السابق – في بناء التجهيزات الأساسية وتمكنت من توفير كافة الخدمات التي يحتاجها المواطن بشكل فعال وبجودة عالية.

والمرحلة الحالية تؤكد – كما هو واضح من العرض السابق – أن الجهاز الحكومي قد تمكن وبشكل فعال من تحقيق أهداف التنمية وتوفير كافة الخدمات وقد تزامن ذلك مع تدني أسعار البترول وانخفاض إيرادات المملكة، كما تزامن ذلك مع زيادة حدة المنافسة الاقتصادية العالمية والتي ستميز القرن القادم عن القرن الحالي الذي تميز بالصراعات العسكرية والتي نجحت حكومة المملكة العربية السعودية في تجاوزها بشكل فعال. لذلك تتطلب المرحلة القادمة أن يعمل الجهاز الحكومي بكفاءة وفاعلية عاليتين ووفق الأسس التي تحكم الأداء في القطاع الخاص لكي يتمكن من الاستمرار في مسيرة العطاء والمحافظة على المكتسبات الضخمة واستثمارها بشكل فعال وهذا يتطلب الأخذ بالتوصيات التالية:

1) دراسة وتحديد تكلفة الأداء والتشغيل في الجهاز الحكومي وتحديد تكلفة تقديم الخدمات التي يقدمها الجهاز الحكومي بشكل دوري ووضع الأسس والمعايير اللازمة للأداء التي تضمن أن تكون تكلفة الأداء أقل من قيمة الخدمة (ليس بالضرورة أن تكون الخدمة مقابل عائد مادي ولكن يجب أن يكون لها قيمة محددة وأن تكون هذه القيمة اقتصادية).
2) الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة والتركيز على التحسين المستمر لجودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها الدولة بحيث يكون الهدف لكل جهاز حكومي هو تقديم خدمات أو منتجات خالية تماماً من العيوب والشوائب وأن يتم الأداء بدرجة صفر من الأخطاء للحد من الإهدار الناتج عن زيادة الأخطاء في الأداء.
3) إنشاء جائزة وطنية للجودة بحيث تمنح هذه الجائزة سنوياً للجهاز الحكومي المتميز في الجودة والأداء والذي تمكن من تحقيق نتائج إيجابية يمكن قياسها في تحسين جودة الخدمات والمنتجات التي يقدمها، وتخفيض تكاليف التشغيل والأداء، وزيادة الإنتاجية، والقضاء على الأخطاء والعيوب والإهدار.

4) عقد مؤتمر وطني سنوي للجودة بحيث تشارك فيه جميع الأجهزة الحكومية وتعرض فيه ما حققته من إنجازات في مجال تحسين الجودة، وتخفيض تكاليف الأداء والتشغيل، وزيادة الإنتاجية وتنشر منجزات الأجهزة الحكومية في هذه المجالات في تقرير سنوي يتم تعميمه على كافة الأجهزة الحكومية. وفي نهاية المؤتمر تمنح جائزة الجودة للجهاز الحكومي المتميز.

5) دراسة وتطوير مناهج التعليم بحيث تحتوي على قيم ومبادئ العمل بشكل فعال والأداء بلا عيوب أو أخطاء لتكون أسس ومبادئ الجودة والتميز في الأداء والالتزام بمعايير الأداء الفعال ثقافة يشترك فيها جميع أفراد المجتمع.

6) تفعيل دور القطاع الخاص ليقوم بتشغيل وصيانة أكبر قدر من المرافق العامة وتقديم بعض الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية وفق رسوم يدفعها المستفيد من الخدمة، ومن المرافق التي يمكن تشغيلها وصيانتها من قبل القطاع الخاص والخدمات التي يمكن تقديمها من قبل القطاع الخاص هي كالتالي: الطرق السريعة، المطارات، الحدائق والمنتزهات العامة، المستشفيات، البريد، الخطوط الجوية العربية السعودية، التحلية وغيرها.

الهوامش

[1] محمد توفيق صادق، "***تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية***"، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 1385هـ)، ص.ص. 24-28.

[2] أم القرى، العدد رقم (3)، بتاريخ 1343/5/29هـ (1924/12/26م).

[3] أم القرى، العدد رقم (55)، بتاريخ 1344/6/30هـ (1926/1/15م).

[4] أم القرى، العدد رقم (90)، بتاريخ 1345/2/25هـ (1926/9/3م).

[5] أم القرى، العدد رقم (195)، بتاريخ 1347/4/7هـ (1928/9/21م).

[6] أم القرى، العدد رقم (220)، بتاريخ 1347/9/30هـ (1929/3/11م).

[7] أم القرى، العدد رقم (315)، بتاريخ 1349/7/29هـ (1930/12/19م).

[8] أم القرى، العدد رقم (370)، بتاريخ 1350/9/7هـ (1932/1/15م).

[9] أم القرى، العدد رقم (1532) بتاريخ 1374/1/26هـ (1954/9/24م).

[10] أم القرى، العدد رقم (1485) بتاريخ 1373/2/8هـ (1953/10/16م).

[11] أم القرى، العدد رقم (407) بتاريخ 1351/5/29هـ (1932/9/30م).

[12] أم القرى، العدد رقم (1320) بتاريخ 1369/10/4هـ (1950/7/19م).

[13] أم القرى، العدد رقم (1366) بتاريخ 1370/9/4هـ (1951/6/8م).

[14] أم القرى، العدد رقم (1480) بتاريخ 1373/1/2هـ (1953/9/11م).

[15] أم القرى، العدد رقم (1411) بتاريخ 1371/8/8هـ (1952/5/2م).

[16] معهد الإدارة العامة، "تقرير عن اللجنة العليا للإصلاح الإداري، الماضي والحاضر والتطلعات"، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 1418هـ).

[17] أمين ساعاتي، "الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية"، (جدة، دار الشروق، 1405هـ)، ص. 181.

[18] المرجع السابق، ص 181.

[19] الإدارة المركزية للتخطيط، "خطة التنمية الأولى: 1390-1395هـ"، ص 78.

[20] وزارة التخطيط، "خطة التنمية الرابعة: 1405-1410هـ"، ص 66.

[21] وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخامسة: 1410-1415هـ"، ص 165.

[22] وزارة التخطيط، "خطة التنمية السادسة: 1415-1420هـ"، ص 183.

[23] يبلغ عدد موظفي الخدمة المدنية 654561 موظف (الديوان العام للخدمة المدنية، "إنجازات الديوان العام للخدمة المدنية للعام المالي 1416هـ/1417هـ"، الرياض، الديوان العام للخدمة المدنية، 1418هـ)، يضاف إليها أكثر من 200000 موظف على بند الأجور (وزارة العمل والشئون الإجتماعية).

[24] المرجع السابق.

[25] فؤاد حمزة، "***البلاد العربية السعودية***"، (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، 1388هـ)، ص ص 206-231

[26] محمد توفيق صادق (1385)، مرجع سابق، ص ص 96-99.

[27] المرجع السابق، ص 99.

[28] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 267.

[29] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1414هـ)، ص ص 50-93.

[30] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص ص 50-93.

[31] فؤاد حمزة، (1388هـ)، مرجع سابق، ص ص 208-211.

[32] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص ص 292-293.

[33] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1414هـ)، ص ص 143-144.

[34] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص ص 145-146.

[35] المرجع السابق، ص ص 141-143.

[36] أم القرى، العدد رقم (407)، بتاريخ 1351/5/29هـ.

[37] محمد توفيق صادق، (1385هـ)، مرجع سابق، ص 95.

[38] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 255.

[39] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1414هـ)، ص 309.

[40] وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخمسية السادسة: 1415-1420هـ"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1415هـ)، ص 40.

[41] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 258.

وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخمسية السادسة: 1415-1420هـ"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1415هـ)، ص 40.

[42] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 261.

وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخمسية السادسة: 1415-1420هـ"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1415هـ)، ص 387.

[43] فؤاد حمزة، (1388هـ)، مرجع سابق، ص 239.

[44] محمد توفيق صادق، (1385هـ)، مرجع سابق، ص ص 94-95.

[45] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 264.

[46] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1414هـ)، ص 341.

[47] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص 342.

[48] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 250.

[49] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص 288.

[50] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 250.

[51] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص 288.

[52] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 234.

[53] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص 299.

[54] المرجع السابق، ص 299.

[55] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 198.

[56] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد التاسع والعشرون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1413هـ)، ص 467.

مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الثامن والعشرون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1412هـ)، ص 503.

[57] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص 407.

[58] وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخمسية السادسة: 1415-1420هـ"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1415هـ)، ص 239.

[59] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 241.

[60] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1414هـ)، ص 431.

[61] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص 429.

[62] وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ)، ص 198.

[63] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الثامن والعشرون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1412هـ)، ص 503.

[64] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص 407.

[65] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الواحد والثلاثون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ)، ص ص 429-455.

[66] فؤاد حمزة، (1388هـ)، مرجع سابق، ص 176.

[67] أم القرى، العدد رقم (370)، بتاريخ 1350/9/7هـ.

[68] محمد توفيق صادق، (1385هـ)، مرجع سابق، ص ص 239-243.

[69] المرجع السابق، ص 244.

[70] مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد الخامس والعشرون (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1409هـ)، ص 554.

[71] وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (1405-1410هـ)، ص 38.

[72] وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (1405-1410هـ)، ص 46.

[73] وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (1410-1415هـ)، ص 57.

[74] وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (1415-1420هـ)، ص 61.

المراجع

أم القرى، العدد رقم (1320) بتاريخ 1369/10/4هـ (1950/7/19م).

أم القرى، العدد رقم (1366) بتاريخ 1370/9/4هـ (1951/6/8م).

أم القرى، العدد رقم (1411) بتاريخ 1371/8/8هـ (1952/5/2م).

أم القرى، العدد رقم (1480) بتاريخ 1373/1/2هـ (1953/9/11م).

أم القرى، العدد رقم (1485) بتاريخ 1373/2/8هـ (1953/10/16م).

أم القرى، العدد رقم (1532) بتاريخ 1374/1/26هـ (1954/9/24م).

أم القرى، العدد رقم (195)، بتاريخ 1347/4/7هـ (1928/9/21م).

أم القرى، العدد رقم (220)، بتاريخ 1347/9/30هـ (1929/3/11م).

أم القرى، العدد رقم (3)، بتاريخ 1343/5/29هـ (1924/12/26م).

أم القرى، العدد رقم (315)، بتاريخ 1349/7/29هـ (1930/12/19م).

أم القرى، العدد رقم (370)، بتاريخ 1350/9/7هـ (1932/1/15م).

أم القرى، العدد رقم (370)، بتاريخ 1350/9/7هـ.

أم القرى، العدد رقم (407) بتاريخ 1351/5/29هـ (1932/9/30م).

أم القرى، العدد رقم (55)، بتاريخ 1344/6/30هـ (1926/1/15م).

أم القرى، العدد رقم (90)، بتاريخ 1345/2/25هـ (1926/9/3م).

الإدارة المركزية للتخطيط، "خطة التنمية الخمسية الأولى: 1390-1395هـ"، (الرياض، 1390هـ).

الديوان العام للخدمة المدنية، "إنجازات الديوان العام للخدمة المدنية للعام المالي 1416هـ/1417هـ"، (الرياض، الديوان العام للخدمة المدنية، 1418هـ).

حمزة، فؤاد ، "***البلاد العربية السعودية***"، (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، 1388هـ).

ساعاتي، أمين ، "الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية"، (جدة، دار الشروق، 1405هـ).

صادق، محمد توفيق ، "***تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية***"، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 1385هـ).

مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد 25 (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1409هـ).

مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد 28 (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1412هـ).

مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد 29 (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1413هـ).

مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد 30 (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1414هـ).

مصلحة الإحصاءات العامة، "الكتاب الإحصائي السنوي"، العدد 31 (الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، 1415هـ).

معهد الإدارة العامة، "تقرير عن اللجنة العليا للإصلاح الإداري، الماضي والحاضر والتطلعات"، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 1418هـ).

وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخمسية الرابعة: 1405-1410هـ"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1405هـ).

وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخمسية الخامسة: 1410-1415هـ"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1410هـ).

وزارة التخطيط، "خطة التنمية الخمسية السادسة: 1415-1420هـ"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1415هـ).

وزارة التخطيط، "منجزات خطط التنمية"، (الرياض، وزارة التخطيط، 1409هـ).

ملخص

يهدف هذا البحث إلى استعراض التطور الكمي والنوعي للأجهزة الحكومية الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال مائة منذ افتتاح الملك عبدالعزيز (رحمه الله) مدينة الرياض في 1319/10/5هـ الموافق (1902/1/15م) مروراً بتوحيد مناطق المملكة المشتتة حتى عام 1419هـ الموافق (1998م). ففي الجانب الكمي، شهدت الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية تطوراً لا مثيل له في بناء الجهاز الإداري، فبينما لم يتجاوز عدد الأجهزة الحكومية في جميع مناطق المملكة سبع دوائر حكومية شبه مستقلة في الفترة التي سبقت صدور التعليمات الأساسية عام 1345هـ الموافق (1926م)، وصل العدد عام 1419هـ الموافق (1998م) إلى 153 جهاز إداري منها (21) وزارة، و (14) جهاز إداري مستقل، و (34) مؤسسة عامة، و (84) جهاز إداري شبه مستقل.

هذا التطور الكمي والتوسع في الجهاز الإداري انعكس بشكل واضح على نوعية الخدمات التي تقدمها هذه الأجهزة، ويستعرض هذا البحث التطور في الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية بشكل إحصائي في المجالات التالية: التعليم، والصحة، والنقل والمواصلات، والصناعة، والزراعة، والشئون المالية ويبرز ما شهده كل قطاع من هذه القطاعات من تطور خلال مائة عام.

Summary

This paper statistically traces the development of governmental organizations in Saudi Arabia since King Abdul Aziz conquers Riyadh in January 15, 1902. It focuses on the expansion of the government sector and the services it provides. It shows that Saudi Arabia has witnessed unprecedented expansion in both the size of the government sector and the services it provides to the citizens. With respect to the size, the government sector has expanded from only seven governmental agencies in 1945 to 153 governmental agencies in 1998, of which 21 ministries, 14 independent governmental agencies, 34 public corporations, and 84 semi-independent organizations.

This expansion in the government sector was accompanied by major improvement and expansion in the services these organizations provide to the citizens. This paper review major sectors of services that include education, health care, transportation and communication, industrial, agriculture, and financial affairs.